مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٩ (١)، ٢٠٠٥

الأحكام المبنيّة على كثرة الاستعمال عند الفرّاء في ضوء كتابه (معاني القرآن)

The Principles Based on Overusage According to AL-Farra` in the Light of his book (Ma'ni AL – Kor'aan)

حمدي الجبالي

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

بريد إلكتروني: *arabdep@najah.edu*

تاريخ التسليم: (٩/٨/٢٠٠٣)، *تاريخ القبول:* (٢/١٢/٢٠٠٣)

ملخّص:

غايةُ هذا البحثِ أنْ يقفَ على مفهومِ كثرةِ الاستعمالِ عندَ الفرّاء، من خلالِ جمعِ ما أشارَ إليه من ظواهرَ لغويّةٍ أخضعَها لسلطانِ الاستعمالِ وكثرته، ووقفَ عندَها مُفسّرًا مُحلّلاً عمادُه ذلكَ السلطانُ؛ لتأييدِ مذهبِه، وبناءِ قاعدتِه. وبيّنَ البحثُ أنَّ الفرّاءَ كانَ سبّاقًا إلى الاعترافِ بخضوعِ اللغةِ لأثرِ الاستعمالِ ودورِهِ وتدخُّلِه في توجيهِ ما جرى على الألسُنِ، وكثرَ تردُّدُهُ وتَكرارُهُ في الكلامِ؛ ذلكَ لأنَّ ما كثُرَ استعمالُه، ووضَحَ معناهُ يخِفُّ على الألسُنِ، ويجوزُ فيهِ ما لا يجوزُ في غيرِهِ.

Abstract:

The intent of this research was to examine the concept of overusage according to AL-Farra` through picking up the linguistic phenomena that he subjucated to the domination of usage and / or overusage and surveyed them interpretably so that he might support his doctrine and construct his principle. The research also brought into view that AL-Farra` was a precursor in admitting that language is subjucated to the effect and interference of usage on directing what was on everybody`s lips or what was frequently used or repeated for the more a thing is overused or is plain in meaning , the mild it will be in speaking and it will become much more permissible than any others.

مدخلٌ:

إنَّ مصطلحَ الكثرةِ واحدٌ من المصطلحاتِ التي لها حضُورٌ دائمٌ وواسعٌ في (معاني القرآنِ) للفرّاءِ، على العكسِ من مصطلحِ القلّةِ (ينظر: ١/٣٩٩، ٤١٧، ٤٧٠، و ٢/١٠، ٨٦،

١٧٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٥٩، ٣١٤، ٣٢٩، و **٣/**٦٥)، وما في معناهُ، كقولِه: ولــيسَ بــالكثيرِ (١٠٢/١، ٤١٧)، وقولِه: ولو كَثُرَ لجازَ (٢٨٦/١). فقد أفرطَ الفرّاءُ في اســتخدامِ مــصطلحِ الكثرةِ في كتابهِ، وهو لديهِ يسيرُ في مَسلَكينِ، بينَهما اختلافٌ. أمّا الأوّلُ فيدورُ في فَلَكِ الكَــمِّ، ووصفِ الظاهرةِ بالكثرةِ في سياقِها، دونَ أنْ يقرنَه بالاستعمالِ(كأن يقول: "وهو كثير ٨١/١، وذلك كثير في العربية ٦٠/١، وكلاهما صواب كثير في الكلام ٨٠/١، فهذه الحروف كثيــرة ٣٢٣/١، في كثير من أشباهه ٣٣٩/١، وهذا كثير في كلام العرب وأشعارهم ١٤/١، وهــو كثير في الشعر والكلام ٨٧/١، وهو أكثر كلام العرب ٣٣٣/١، وهو في القرآن والكلام كثير ٤٥٩/١، وهو في القرآن كثير ١١٣/١، ومثله في القرآن كثير ١٠٩/١، ومنه في كتــاب الله شيء كثير ٢٢٩/١، في كثير من القرآن ١٠٤/١، وكذلكَ كلّ ما في القرآن وهو كثير ٨١/١، وهي أكثر قراءة القراء ٤١١/١، لأن فتح الراء كثير ١٤٩/١، فأمّا الــضمّ فكثيــر ١٧٤/١، والنصب أكثر ٣٠٩/١، فهذا في بئس ونعم مطرد كثير ٢٦٨/١، فلما جرى أكثــره ٣٠٧/١'، ونحو ذلــك. وينظــر أيــضا: **١/**٢، ١٩، ٣٤، ٦٧، ٧٩، ٨٢، ١٠٧، ١١٨، ١٧٣، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٥، ٢٣٧، ٢٥٧، ٢٨١، ٣٠٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤١، ٣٧٣، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠١، ٤١٤، ٤٤١، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٧١، و **٢/** ٦، ٣٨، ٦٩، ٨٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٣، ١١٤، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٢، ١٦٣، ١٦٨ ١٧٩، ١٨١، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٢٣، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٩٤، ٣٠٢ ٣١٤، ٣٣٣، ٣٤٤، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٩، ٣٩٢، ٤٠٢، ٤١٣ ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٢، و **٣/**١٥، ٢٢، ٤٢، ٤٨، ٦٥، ٧٨، ٨٩، ٩٥، ١٠٩، ١١٢، ١٦٧، ١٧١، ١٧٩، ١٨٩ ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨ ،٢٧٧، ٢٨٢. والكثرة بهذا المفهوم بحاجــة إلــى فضل بيان). وأكثرُ ما جاءَ لديهِ من هذا المسلك. وأمّا الثاني - وهو موضوعُ هذا البحــث - فيَقتَرِنُ بالاستعمالِ، أو ما يدلُ عليه، ويكونُ فيهِ الفرّاءُ معتلاً لبناءِ قاعدةٍ، مُحتجًّا لها، متّخــذًا منه عِمادَ هذا الاحتجاجِ. ومواضعُه تكادُ تكونُ محدودةً مقارنةً بالكثرةِ في مسلكِها الأوّلِ.

ويسعى هذا البحثُ للوقوفِ على الظواهرِ اللغويّةِ التي كثرَ استعمالُها، والتي أشارَ إليها الفرّاءُ، ووقفَ عندَها مُحلّلاً مُفسّرًا، معتمدًا على هذه الكثرةِ، متّخذًا منها الحُجّةَ لتأييدِ مذهبِه، وبناءِ قاعدتِه.

وهذه الظواهرُ تتوزّعُها مسائلُ لغويّةٌ متنوّعةٌ، وأبوابٌ نحويّةٌ متفرّقةٌ، نسوقُ ما تشابهتْ أحكامُه على التّتابعِ والتوالي، مستعينينَ بعناوينَ رئيسةٍ، وأخرى فرعيّةٍ.

أوّلاً: الحذفُ:

ألحَّ الفرّاءُ في غيرِ موطنٍ في كتابهِ على أنَّ اللفظَ إذا كثُرَ على ألسُنِ العربِ، وكثُرَ في استعمالِهم، ووضُحَ معناهُ، فإنّ العربَ يحذفُونَ حرفًا أو أكثرَ من أحرفِه، يُؤثِرُونَ تخفيفَه، وأنّهم يستخفُّونَ ذلكَ.

١. **الهمزةُ الأصليةُ:** وقفَ الفرّاءُ على ظواهرَ، الأصلُ فيها أنْ تُهمزَ، ولكنَّ العربَ تركتْ همزَها لكثرةِ استعمالِها، ودَوْرِها في الكلامِ.

من ذلكَ تركُ همزِ الأمرِ من سألَ. قالَ إذ وقفَ على قولِه تعالى: {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ}(البقرة، ٢١١): "لا تُهمزُ في شيءٍ من القرآنِ الكريمِ؛ لأنّها لو هُمزتْ كانت "اسْأَلْ" بألفٍ. وإنّما تُركَ همزُها في الأمرِ خاصّةً؛ لأنَّها كثيرةُ الدورِ في الكلامِ؛ فلذلكَ تُركَ همزُهُ، كما قالُوا: كُلْ، وخُذْ، فلم يهمِزُوا في الأمرِ، وهمزُوا في النهيِ، وما سِواهُ. وقد تهمزُه العربُ. فأمّا في القرآنِ فقد جاءَ بتركِ الهمزِ" (الفراء، ١٩٨٠، ١٢٤/١).

ومن ذلكَ تركُ همزِ سَبَا لكثرةِ جريِه على ألسنتِهم. قالَ: "والعربُ تقولُ: تفرّقُوا أيادِي سَبَا وأيادِي سَباً، قالَ الشّاعرُ (هو دكين الراجز كما في: ابن منظور، بلا تاريخ، "نسب" ٧٥٦/١):

عينًا ترَى الناسَ إليها نَسِيبا   مِن صادرٍ وَواردٍ أيادِي سَبَا   /الرجز

يترُكونَ همزَها؛ لكثرةِ ما جرَى على ألسنَتِهم، ويُجرُونَ سَبا، ولا يُجرُونَ، مَن لم يُجرِ ذهبَ إلى البلدةِ، ومَنْ أجرى جعلَ سَبَا رجلاً أو جبلاً، ويهمزُ. وهو في القرآنِ كثيرٌ بالهمزِ، لا أعلمُ أحدًا تركَ همزَهُ" (الفراء، ١٩٨٠، ٣٥٨/٢. وينظر: الفراء، ١٩٨٣، ص٥٠).

وقريبٌ من هذا أنَّ الفرّاءَ ذكرَ أنَّ معنى قوله تعالى: {لكنّا هوَ اللهُ ربِّي} (الكهف: ٣٨) هو "لكنْ أنَا هوَ اللهُ ربّي، تُركَ همزُ الألفِ من أنَا، وكثرَ بها الكلامُ، فأُدغمتِ النونُ من "أنا" معَ النونِ من لكنْ" (الفراء، ١٩٨٠، ١٤٤/٢).

وممّا يتصلُ بحذفِ الهمزةِ أنَّ أصلَ أشياءَ عندَ الفرّاءِ "أشيئاءُ"، فحُذفُ مِن وسطِها الهمزةُ؛ لكثرتِها في الكلامِ (الفراء، ١٩٨٠، ٣٢١/١).

وقد ينعكسُ الأمرُ فتهمزُ العربُ غيرَ المهموزِ لكثرتِهِ في كلامهم. قالَ مُعقّبًا على قوله تعالى: {وجعلْنا لَكُمْ فيهَا مَعَايِشَ} (الأعراف:١٠): "لا تُهمزُ؛ لأنّها - يعني الواحدةَ - مَفْعِلةٌ، الياءُ من الفعلِ، فلذلكَ لم تُهمزْ، إنّما يُهمزُ من هذا ما كانتِ الياءُ فيه زائدةً، مثل مدينةٍ ومدائنَ، وقبيلةٍ وقبائلَ. لمّا كانتِ الياءُ لا يُعرفُ لها أصلٌ، ثمَّ قارفتْها ألفٌ مجهولةٌ أيضًا هُمِزتْ، ومثلُ معايشَ من الواوِ ممّا لا يُهمزُ لو جَمعتَ، معونةٌ قلتَ: معاونُ، أو منارةٌ قلتَ: مناورُ. وذلكَ أنَّ الواوَ ترجعُ إلى أصلِها؛ لسكونِ الألفِ قبلَها. وربّما همزتِ العربُ هذا وشبهَهُ، يتوهّمونَ أنّها فعيلةٌ، لشبَهِها بوزنِها في اللفظِ وعدّةِ الحروفِ؛ كما جمعُوا مسيلَ الماءِ أمسلةً، شُبِّهَ بفعيلٍ، وهو مَفعلٌ. وقد همزتِ العربُ المصائبَ، وواحدتُها مُصيبةٌ؛ شُبّهتْ بفعيلةٍ لكثرتِها في الكلامِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٣٧٣/١ــ٣٧٤).

٢. بسم الله: ذكرَ الفرّاءُ أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على حذفِ الألفِ من "اسم" من قوله تعالى: {بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ}. ولكنَّه اشترطَ لهذا الحذفِ أنْ يُضافَ "اسم" إلى لفظِ الجلالةِ وحدَه، وأنْ يكونَ مخفوضًا بالباءِ دونَ غيره من حروفِ الجرِّ؛ وذلكَ لكثرةِ لزومِ "اسم" لفظَ الجلالةِ، وكثرةِ استعمالِ الباءِ معَه. قالَ في فواتحِ كتابِه: "فأوّلُ ذلكَ اجتماعُ القُرّاءِ وكُتّابِ المصاحفِ على حذفِ الألفِ من {بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ}، وفي فواتحِ الكتبِ، وإثباتُهم الألفَ في قولِه: {فسبّحْ بِاسمِ ربِّكَ العظيمِ}(الواقعة: ٧٤، والحاقة: ٥٢)؛ وإنمّا حذفُوها من {بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ

الرّحيمِ} أوّلَ السّوَرِ والكُتبِ؛ لأنّها وقعتْ في موضعٍ معروفٍ لا يجهلُ القارئُ معناهُ، ولا يحتاجُ إلى قراءتِه، فاستُخفَّ طَرحُها؛ لأنَّ من شأنِ العربِ الإيجازَ، وتقليلَ الكثيرِ إذا عُرِفَ معناهُ، وأُثبتتْ في قولِه: {فسبّحْ باسمِ ربِّكَ العظيمِ} لأنّها لا تلزمُ هذا الاسمَ، ولا تكثُرُ معَهُ ككثرتِها معَ اللهِ تباركَ وتعالى. ألا ترى أنّكَ تقولُ: بسم اللهِ عندَ ابتداءِ كلِّ فعلٍ تأخذُ فيه: من مأكلٍ أو مَشربٍ أو ذَبيحةٍ. فخفَّ عليهم الحذفُ لمعرفتِهم به. وقد رأيتُ بعضَ الكُتّابِ تدعُوه معرفتُه بهذا الموضعِ إلى أنْ يحذفَ الألفَ والسينَ من "اسم"، لمعرفتِه بذلكَ، ولعلمِه بأنَّ القارئَ لا يحتاجُ إلى علمِ ذلكَ. فلا تحذفنَّ ألفَ "اسم" إذا أضفتَه إلى غيرِ اللهِ تباركَ وتعالَى، ولا تحذفنَّها معَ غيرِ الباءِ منَ الصّفاتِ، وإنْ كانتْ تلكَ الصّفةُ حرفًا واحدًا، مثلُ: اللامِ والكافِ. فتقولُ: لاسمِ اللهِ حلاوةٌ في القلوبِ، وليسَ اسمٌ كاسمِ اللهِ؛ فثبتتِ الألفُ في اللامِ وفي الكافِ؛ لأنّهما لم يُستعملا كما استُعملتِ الباءُ في اسمِ اللهِ" (الفراء، ١٩٨٠ ١/١ - ٢. وذكر الفراء قولاً آخر في حذف الألف من "بسم" وأبطله، هو أنّ الباء لا تنفصل ولا يُسكت عليها. وأورد أبو جعفر النحاس، ١٩٨٨، ١٦٧/١ القولين اللذين أوردها الفراء، وأضاف إليهما قولين آخرين، أحدهما أنّ الألف حُذفت؛ لأنها ليست من اللفظ، وثانيهما أنّ الأصل سِمٌ وسُمٌ، ثم جئت بالباء فصار بِسِمِ ثمّ حذفت الكسرة فصار بِسْم، فعلى هذا القول لم يكن فيه ألف) .

٣. **أَيْش:** وذكرَ أيضًا قولَهم: أَيْشٍ عندكَ، وجعلَه ممّا حُذِفَ منه أكثرُ ممّا حُذِفَ من {بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ}؛ لكثرتِه في كلامِ العربِ. قالَ محتجًّا لمذهبِه السابقِ: "وممّا كثرُ في كلامِ العربِ فحذفُوا منهُ أكثرَ من ذا قولُهم: أَيْشٍ عندَكَ؛ فحذفُوا إعرابَ "أيِّ" وإحدَى ياءَيه، وحُذفتِ الهمزةُ من "شيءٍ"، وكُسرتِ الشينُ، وكانتْ مفتوحةً؛ في كثيرٍ من الكلامِ لا أُحصيه" (الفراء، ١٩٨٠، ٢/١).

ولعلّه من المفيدِ أنْ نَقِفَ على رأيِ أبي عليٍّ الفارسيِّ في "أَيْشٍ". فقد نقلَ عن الفرّاءِ أنَّهم يقولُونَ: أَيْشِ لكَ، ولكنّه خالفَه في التفسيرِ، ورأى أنَّ الأصلَ أيُّ شيءٍ، " فخُفِّفَ الهمزةُ، وأُلقيَ الحركةُ على الياءِ، فتحرّكتِ الياءُ بالكسرة، فكُرهتِ الكسرةُ فيها، فأُسكنتْ، فلحقَها التنوينُ، فحُذفتْ لالتقاءِ الساكنينِ، كما أنَّه لمّا خُفِّفَ هو يَرْمِ إخْوانَه، فحُذفتِ الهمزةُ، وطُرِحَ

حركتُها على الياءِ، كُرِهَ تحريكُها بالكسرةِ، فأسكنَها وحذَفَها لالتقائِها معَ الخاءِ من الإخْــوانِ، فالتنوينُ في "أيشٍ" مثلُ الخاءِ في إخْوانِه" (السيوطي، ١٩٧٥، ١/٢٦٧).

٤. **تنوينُ العلمِ المتبوعِ بـ"ابن"**: لقد فصلَّ الفرّاءُ المواضعَ التي ينوَّنُ فيها العلمُ المتبــوعُ بـ"ابن"، والمواضعَ التي يحذفُ فيها تنوينُه. فذكرَ أنَّ الوجهَ أنْ يُنوّنَ إذا كانَ الكلامُ قبلَ "ابن" مُحتاجًا إليه، وأنْ يُحذفَ تنوينُه إذا كانَ قد اكتفَى دونَ "ابن"، وذلكَ إذا ظهرَ اسمُ أبي الرجلِ أو كنيتُه، وذكرَ أنَّ إثباتَ التنوينِ واجبٌ إذا أُضفْتَ "ابن"، سواءٌ أكانَ الكلامُ قبلَه تامّا مُكتفيًــا أم ناقصًا. ووجهُ حذفِ التنوينِ في الموضعِ الواجبِ حذفُه فيه كثرَتُه في الكلامِ، وكونُه موضــعًا مُستعملاً، وذلكَ في النّسبِ، ولكنّه عادَ وأجازَ حذفَ نونِ التنوينِ، وإنْ كانَ الكلامُ قبلَها ناقصًا؛ لسكونِ الباءِ من "ابن"؛ لثقلِها لكونِها ساكنةً لقيتْ ساكنًا، فحُذفَتْ لثقلِ حركتِها، كما عادَ وأجازَ إثباتَ النونِ في الكلامِ التامِّ معَ ذكرِ الأبِ.

قالَ مُفسّرًا قولَه تعالى: {وَقَالَتِ اليَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ} (التوبــة: ٣٠): "قرأهــا الثّقــاتُ بالتنوينِ وبطرحِ التنوينِ. والوجهُ أنْ يُنوَّنَ؛ لأنَّ الكلامَ ناقصٌ "وابن" في موضعِ خبرٍ لعُزيــرٍ. فوجهُ العملِ في ذلكَ أنْ تُنوِّنَ ما رأيتَ الكلامَ مُحتاجًا إلى "ابن". فإذا اكتفَى دونَ "بن"، فوجهُ الكلامِ ألاّ يُنوَّنَ، وذلكَ معَ ظُهورِ اسمِ أبي الرّجلِ، أو كُنيتِه. فإذا جاوزتَ ذلكَ فأضفْتَ "ابــن" إلى مكنيٍّ عنهُ؛ مثل: ابنكَ، وابنِه، أو قلتَ: ابنُ الرّجلِ، أو ابنُ الصالحِ، أدخلْتَ النونَ في التّامِ منهُ والناقصِ. وذلكَ أنَّ حذفَ النونِ إنّما كانَ في الموضعِ الذي يُجرى فــي الكــلامِ كثيــرًا، فيُستخفُّ طرحُها في الموضعِ الذي يُستعملُ. وقد ترى الرّجلَ يُذكرُ بالنسبِ إلى أبيهِ كثيــرًا، فيُقالُ: من فلانِ بنِ فلانٍ إلى فلانِ بنِ فلانٍ، فلا يُجرَى كثيرًا بغيرِ ذلكَ. ورُبّما حذفْتَ النونَ، وإنْ لم يتمَّ الكلامُ؛ لسكونِ الباءِ منِ "ابن"، ويُستثقلُ النونُ إذْ كانتْ ساكنةً لقيتْ ساكنًا، فحــذفت استثقالاً لتحريكِها. قالَ: من ذلكَ قراءةُ القرّاءِ {عُزَيرُ ابنُ اللهِ} .... وقد سمعتُ كثيــرًا مــن الفُصحاءِ يقرأونَ: {قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصّمَدُ} (الإخلاص: ١)، فيحذفُونَ النونَ من "أحــد" ... وربّما أدخلُوا النون في التّمامِ معَ ذكرِ الأبِ؛ أنشدني بعضُهم:

جَاريةٌ من قيسٍ ابنِ ثَعلبه كأنَّها حِليَةُ سيفٍ مُذهَبه" /الرجز (الفــراء: ١٩٨٠، ١/٤٣١-٤٣٢. وذكر أبو حيان أنّهم اشترطُوا أيضا لحذف تنوين العلم المتبوع بـ"ابــن" أن

يكونَ "ابن" واقعا بين علمين مذكرين، وأنّه لو كان الثاني مؤنثا نحو: زيدٌ بن عليةَ لثبتت النون، وأما في عمرو بنِ هندٍ فحُذف لكثرة الاستعمال. ينظر: أبو حيان، ١٩٩٧، ٣/١٢٤. والرجز للأغلب العجلي في ديونه ص ١٤٨).

٥. سوف: وممّا تُركَ بعضُ أحرفِه تخفيفًا؛ لكثرتِه في الكلامِ، ولكونِ موضعِه معروفًا للقارئ غيرَ مجهولٍ؛ "سوفَ". فقد تركتِ العربُ منها الفاءَ والواوَ. وقد حشرَ الفرّاءُ "سوفَ" معَ **أيشٍ، ولا أبا لكَ، ولا أبا لشانئكَ، وكيفَ**، وهي جميعًا ألفاظٌ كثرُ استعمالُها فتَركَتِ العربُ منها بعضَ أحرفِها. قالَ معقِّبًا على قوله تعالى: {ولَسوفَ يُعطيكَ ربُّكَ فترضَى} (الضحى: ٥). "وهي في قراءةِ عبدِ الله {ولَسَيُعْطيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} والمعنى واحدٌ، إلاّ أنَّ "سوفَ" كثُرتْ في الكلامِ، وعُرفَ موضعُها، فتُركَ منها الفاءُ والواوُ، والحرفُ إذا كثُرَ فربّما فُعل به ذلكَ، كما قيلَ أَيشٍ تقولُ، وكما قيلَ: لابَاكَ، وقُمْ لا بِشانئكَ، يُريدونَ: لا أبا لك، ولا أبا لشانئكَ، وقد سمعتُ بيتًا حُذفتِ الفاءُ فيه من كيفَ، قالَ الشاعرُ (الشعر لابن أحمر في ديوانه ص ٧١، وروايته: أو راعيانِ لبُعرانٍ شَرَدْنَ لنَا كي لا يُحِسّانِ من بُعْراننا أثرا):

مِن طَالِبِينَ لِبُعْرَانٍ لَنا رَفَضَتْ كَيلا يَحُسّونَ من بُعْرَاننا أَثَرا /البسيط

أرادَ: كيفَ لا يحُسُّون ؟ وهذا لذلك" (الفراء، ١٩٨٠، ٣/٢٧٤. وينظر: ابن يعيش، بلا تاريخ ٤/١١٠، والبغدادي، بلا تاريخ ٣/١٩٥).

٦. كم: مذهبُ الفرّاءِ أنَّ أصلَ "كم" هو "ما" الاستفهاميّةُ، زيدتْ في أوّلِها الكافُ، ثمَّ كثُر بها الكلامُ حتّى حُذفتِ الألفُ من آخرِها. قالَ: "ونَرى أنَّ قولَ العربِ: كم مالُكَ؟ أنّها "ما" وُصلتْ من أوّلِها بكافٍ، ثمَّ إنَّ الكلامَ كثُرَ بـ "كم" حتّى حُذفتِ الألفُ من آخرِها، فسكنتْ ميمُها؛ كما قالُوا: لِمْ قلتَ ذاك؟ ومعناهُ: لِمَ قلتَ ذاكَ، ولِمَا قلتَ ذاكَ ؟ قالَ الشّاعرُ:

يا أبا الأسودِ لِمْ أسلمتَني لِهُمُومٍ طَارِقاتٍ وذِكرِ /الرمل

وقالَ بعضُ العربِ في كلامه، وقيلَ لهُ: منذُ كمْ قعدَ فلانٌ؟ فقالَ: كمُذْ أخذتَ في حديثِكَ، فرَدُّهُ الكافَ في "مُذْ" يدلُّ على أنَّ الكافَ في "كم" زائدةٌ. وإنّهم ليقولُونَ: كيفَ أصبحتَ؟ فيقولُ:

كالخيرِ، وكخيرٍ. وقيلَ لبعضِهم: كيفَ تــصنعونَ الأَقِــطَ؟ فقــالَ: كَهَــيِّنٍ"(الفــراء، ١٩٨٠، ٤٦٦/١).

وعرضَ أبو جعفرٍ النحّاسُ لأصلِ "كم"، ونقلَ عن الكسائيِّ أنَّ أصلَها "كما"، وأنَّ الألــفَ حُذفتْ من "ما" كما تحذفُ معَ حروفِ الجرِّ، وأنّه قيلَ للكسائيِّ: "فلِمَ أَسكَنْتَ الميمَ؟ قالَ: لكثرةِ الاستعمالِ" (النحاس، ١٩٨٨، ١٢٩/٤. وينظر: الأنباري، بلا تاريخ، مسألة رقم ٤٠). وقد أيدَّ المستشرقُ برجشتراسرُ أنَّ أصلَ "كم" هو كما (برجشتراسر، ١٩٨٢، ص ٦٦).

٧. **لامُ الأمر:** ومن الحذفِ الذي سببُه كثرةُ الاستعمالِ حذفُ اللامِ من فعلِ الأمرِ للمُواجَــهِ. فمذهبُ الفرّاءِ أنَّ فعلَ الأمرِ للمُواجَهِ فرعٌ على الفعلِ المُضارعِ، ومقتطعٌ منهُ، وأنّه معــربٌ مجزومٌ، وعاملُ جزمِه لامٌ محذوفةٌ، ولكنْ لمّا كثُرَ في الكلامِ، وجَرى على الألــسنِ، اســتُثقِلَ مجيءُ اللامِ فيهِ معَ كثرةِ استعمالِه، فحُذفتِ اللامُ معَ حرفِ المُضارعةِ تخفيفًا. قالَ الفــرّاءُ إذ وقفَ على قوله تعالى: {قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا} (يونس: ٥٨): "هذه قــراءةُ العامّةِ. وقد ذُكرَ عن زيدِ بنِ ثابتٍ أنَّهُ قرأَ {فبذلكَ فلتفرحُوا} أي يا أصحابَ محمّدٍ، بالتــاءِ ... وقوّى قولَ زيدٍ أنَّها في قراءةِ أُبيٍّ: {فبذلكَ فافرحُوا}، وهو البناءُ الذي خُلِقَ للأمرِ إذا واجهتَ بهِ أو لم تُواجه؛ إلاّ أنَّ العربَ حذّفتِ اللامَ من فعلِ المأمُورِ المُواجَهِ لكثرةِ الأمرِ خاصّةً فــي كلامِهم؛ فحذفُوا اللامَ كما حذفُوا التاءَ من الفعلِ. وأنتَ تعلمُ أنَّ الجازمَ أو الناصبَ لا يقعانِ إلاّ على الفعلِ الذي أوّلهُ الياءُ والتاءُ والنونُ والألفُ. فلمّا حُذفتِ التاءُ ذهبْــتَ بــاللامِ، وأحــدثتَ الألفَ في قولكَ: اضْربْ وافرحْ؛ لأنَّ الضادَ ساكنةٌ، فلم يستقِمْ أنْ يُــستأنَفَ بحــرفٍ ســاكنٍ، فأدخلُوا ألفًا خفيفةً يقعُ بها الابتداءُ" (الفراء، ١٩٨٠، ٤٦٩/١).

وقد جعلَ أبو البركاتِ الأنباريُّ اعتلالَ الفرّاءِ بكثرةِ الاستعمالِ إحدَى حجاجِ الكوفيّينَ في عرضِه خلافَهم معَ البصريّينَ في فعلِ الأمرِ (الأنباري، بلا تاريخ، مسألة رقم ٧٢).

٨. **لا جَرَمَ:** وممّا تُركَ بعضُ أحرفِه لكثرتِه في الكلامِ "لا جَرَمَ". قالَ الفرّاءُ: "ولكثرَتِها فــي الكلامِ حُذفتْ منها الميمُ، فبنُو فزارةَ يقولُونَ: لا جَرَ أنّكَ قائمٌ" (الفراء، ١٩٨٠، ٩/٢).

٩. وَيكَ: ومن ذلكَ أيضًا أنّه قَبِلَ أنْ يَكونَ أصلُ (وَيْكَ) ويْلكَ، ثُمَّ حذفُ اللامُ منهــا، معــتلاً بكثرتِها في الكلامِ. قالَ إذ وقفَ على قولِه تعالى: {وَيْكَــأَنَّ اللهَ} (القــصص: ٨٢): "... وقــد يذهبُ بعضُ النحويّينَ (قال أبو حيان في البحر المحيط ١٣٥/٧: "وذهب الكسائي ويونس وأبو حاتم وغيرهم إلى أن أصله ويلك فحذفت اللام") إلى أنَّهما كلمتانِ يريدُ: وَيكَ أنَّه، أرادَ ويلكَ، فحذفَ اللامَ ... وأمّا حذفُ اللامِ من "وَيلكَ" حتّى تصيرَ "وَيكَ" فقد تقولُه العربُ؛ لكثرتِها فــي الكلامِ، قالَ عنترةُ (البيت في: عنترة، ١٩٨٠، ص١٥٤):

وَلقدْ شفَى نفسِي وأبرأَ سُقْمَها قِيلُ الفوارسِ وَيْكَ عنتَرَ أَقْدِمِ" /الكامــل (الفــراء، ١٩٨٠، ٣١٢/٢).

وقد خطّأَ أبو جعفرٍ النّحاسُ مذهبَ الفرّاءِ هذا من جميعِ الجهاتِ، ولــم يجــدْ لـــهُ مـــا يصحّحُه. قالَ بعدَ أنْ نقلَ معنى كلامِ الفرّاءِ: "وما أعلمُ جهةً من الجهاتِ إلاّ هذا القولُ خطـــأٌ منها، فمن ذلكَ أنَّ المعنَى لا يصحُّ عليه؛ لأنَّ القومَ لم يُخاطِبُوا أحدًا، فيقولُوا: وَيلــكَ، وكـــانَ على قولِه أنْ يكونَ "إنّه" بكسرِ "إنَّ"؛ لأنَّ جميعَ النحويّينَ يكسرونَ "أنَّ" بعدَ ويلكَ، وأيضًا فإنَّ حذفَ اللامِ من ويل لا يجوزُ، وأيضًا فليسَ يكتبُ هذا وَيكَ" (النحاس، ١٩٨٨، ٢٤٤/٣).

١٠. الياءُ: ومن هذا البابِ حذفُ الياءِ في أواخرِ الكلماتِ، سواءٌ أكانتْ للمتكلّمِ أم أصليّةً؛ لكثرةِ الاستعمالِ. وقد ناقشَ الفرّاءُ ذلكَ في غيرِ موضعٍ من كتابِه، فقرّرَ قاعدةَ ذلكَ على نحوٍ مفصّلٍ، حينَما شرعَ يُفسّرُ قولَه عزَّ وجلَّ: {فإنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَمَــنِ اتَّــبَعَنِ} (آل عمران: ٢٠). فقد قرّرَ أنَّ للعربِ في الياءاتِ التي في أواخرِ الحروفِ أنْ يحذفُوا اليـــاءَ مرةً، اكتفاءً بالكسرةِ التي قبلَها دليلاً عليها، وذلكَ أنّها كالصلّةِ، إذ سكنَتْ وهـــيَ فـــي آخـــرِ الحروفِ، واستُثقِلَتْ فحذِفتْ؛ وأنْ يُثبِتوها مرّةً، وذلكَ هو البناءُ والأصلُ. وذكـــرَ أنَّ العـــربَ تفعلُ ذلكَ في الياءِ، وإنْ لم يكنْ قبلَها نونٌ (أشار الفراء إلى حذف ياء المتكلم التي قبلها نون، كقوله تعالى في سورة الفجر الآيتان ١٥ و ١٦:{ ربّي أكرَمنِ - و - أهاننِ} فذكر أنَّ العربَ تحذفها، ولا تَهيّبُ ذلك؛ لأنّ كسرة النون تدلّ عليها، ولكنه لــم يحمــل ذلـــك علـــى كثـــرة الاستعمال، وإنّما اكتفى بالإشارة إلى أن ذلك كثير. ينظر: الفراء، ١٩٨٠، ٩٠/١)، كقولِهم:

هذا غلامي قد جاءَ، وهذا غلامِ قد جاءَ، ثمَّ ذكرَ أنَّ أكثرَ ما تحذفُ الياءُ بالإضافةِ في النـــداءِ؛ لأنَّ النداءَ مستعملٌ كثيرٌ في الكلامِ (الفراء، ١٩٨٠، ١/٢٠٠-٢٠١).

وكونُ هذا الحذفِ في النداءِ كثيرًا هو ما أكّدَه في موضعٍ لاحقٍ إذ وقــفَ علـــى قولـــه تعالى: {قَالَ ابْنَ أُمِّ} (الأعراف: ١٥٠) قالَ: "يُقرأُ ابْنَ أُمَّ وأُمِّ بالنصبِ والخفضِ، وذلكَ أنّه كَثُرَ في الكلامِ فحذفَت العربُ منهُ الياءَ. ولا يكادُونَ يحذفُونَ الياءَ إلاّ من المنادَى يُضيفُه المُنـــادِي إلى نفسِه، إلاّ قولَهم: يا بْنَ عمِّ ويا بنَ أُمِّ. وذلكَ أنّه يكثرُ استعمالُهما في كلامِهـــم" (الفـــراء، ١٩٨٠، ١/٣٩٤).

وأمَّا الياءُ الأصليّةُ فذكرَ الفرّاءُ أنَّ العربَ تحذفُها من فاعلٍ ممّا كانَ منقوصًا، فيقولُـــونَ: هذا قاضٍ وداعٍ ورامٍ ومُفترٍ؛ لكونِها ساكنةً مقترنةً بتنوينٍ ساكنٍ، فلم يستقمْ جمعٌ بينَ ساكنينِ، وذكرَ أنّهم إذا أدخلُوا فيهِ الألفَ واللامَ أثبتُوا الياءَ كقولِه تعالى: {فهو المهتـــدِي} (الأعـــراف: ١٧٤)، وحذفُوها كقولِه تعالى: {من يهدِ اللهُ فهو المهتدِ} (الكهف: ١٧)، وقد صوّبَ الوجهينِ؛ الإثباتَ والحذفَ، وذكرَ أنَّ مَن حَذفَها حَذفَها كراهيةَ زيادةِ ما لم يكنْ فيه، وهو الياءُ، إذ دخلتِ الألفُ واللامُ، ولكنّه فَضَّلُ إثباتَ الياءِ، لامتناعِ التنوينِ إذا أَدخلُوا الألفَ واللامَ فيهِ (الفـــراء، ١٩٨٠، ١/٢٠١).

وممّا يتصلُ بحذفِ الياءِ تخفيفُ الياءِ المشدّدةِ من ألفاظٍ بعينِها؛ لكثرتِها في لغةِ أصحابِها. قالَ مُفسّرًا قولَه تعالى: {واستَوَتْ على الجُودِيِّ} (هود: ٤٤): "وهو جبلٌ بحضْنَين من أرضِ المَوصِلِ، ياؤُهُ مشدّدةٌ، وقد حُدّثتُ أنَّ بعضَ القُرّاءِ قرأَ {على الجُودِي} بإرسالِ الياءِ. فإنْ تكنْ صحيحةً، فهيَ ممّا كثُرَ به الكلامُ عندَ أهلِه فخففَّ"(الفراء، ١٩٨٨، ٢/١٦).

١١. ومن بابِ الحذفِ المحمولِ على كثرةِ الاستعمالِ أنَّ الفرّاءَ بنى على كثرةِ حذفِ الـــواوِ وزيادتِها في الكلامِ أنّه قبلَ قراءةَ مَن قرأَ: وأكونَ، وصوّبَها في قولِه تعالى: {لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ} (المنافقون: ١٠)، وإنْ كانتْ مخالفةً لرسمِ المصحفِ، إذ ليسَ فيـــه "أكون" بالواوِ. قالَ: "وإذا أجبتَ الاستفهامَ بالفاءِ فنصبتَ فانْصبِ العُطـــوفَ، وإنْ جزمْتَهـــا فصوابٌ. من ذلكَ قولهُ في المنافقينَ {لولا أَخّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيـــبٍ فَأَصّـــدَّقَ وَأَكُـــنْ} رَدَدْتَ

"وأكنْ" على موضعِ الفاءِ؛ لأنّها في محلِّ جزمٍ؛ إذ كانَ الفعلُ إذا وقعَ موقعَها بغيرِ الفاءِ جُزِمَ. والنصبُ على أنْ تردّهُ على ما بعدَها، فتقولُ: وأكونَ، وهي في قراءةِ عبدِ الله بـــنِ مـــسعودٍ: وأكونَ، بالواو، وقد قرأَ بها بعضُ القرّاء. قالَ: وأرى ذلكَ صوابًا؛ لأنَّ الواوَ ربّما حُذفَتْ من الكتابِ وهي تُرادُ؛ لكثرةِ ما تُنْقَصُ وتُزَادُ في الكلامِ؛ ألا ترى أنّهم يكتبُونَ "الرحمن" وسليمانَ بطرحِ الألفِ، والقراءةُ بإثباتِها؛ فلهذا جازتْ. وقد أُسقطتِ الواوُ من قولِه: {سَـــنَدْعُ الزَّبَانِيَـــةَ} (القلم: ١٨)، ومن قولِه: {وَيَدْعُ الإِنْسَانُ بِالشَّرِ} (الإسراء: ١١) الآية، والقراءةُ على نيّةِ إثباتِ الواوِ" (الفراء، ١٩٨٨، ٨٧/١ـــ٨٨).

١٢. وليسَ الحذفُ لكثرةِ الاستعمالِ بواجبٍ عندَ الفرّاءِ مطلقًا، وإنّما هو ممّا يجوزُ في الكلامِ. فالإتمامُ جائزٌ والحذفُ جائزٌ. قالَ: " إلاّ أنَّ "سوفَ" كثُرتْ في الكلامِ، وعُرفَ موضعُها، فتُركَ منها الفاءُ والواوُ، والحرفُ إذا كثُرَ فربّما فُعِلَ به ذلكَ، كما قيلَ: أَيْشٍ تقولُ، وكما قيلَ: لابَاكَ، وقُمْ لا بِشانئكَ، يُريدونَ: لا أبا لك، ولا أبا لشانئكَ" (الفراء، ١٩٨٨، ٢٧٤/٣).

ثانيا: جعلُ الكلمتينِ كالكلمةِ الواحدة:

ألحّ الفرّاءُ في غيرِ موضعٍ من كتابِه على أنَّ جعلَ الكلمتينِ كالكلمةِ الواحدةِ أمـــرٌ لـــيسَ بَمنكُورٍ في اللغةِ العربيةِ، إذا كانتَا كثيرتي الاستعمالِ في الكلامِ.

١. **للقد:** من ذلكَ إدخالُهم حرفًا على حرفٍ مثلِه. فقد أدخلُوا لامًا أخرى للتأكيدِ على (لقـــد) وفيها لامٌ، كقولِ الشاعر(أنشد ابن قتيبة هذا الشعر في: ١٩٩٦، ١٠٠/١، في باب "العيب في الإعراب"، ونسبه للفراء، وأبطل رواية "للقد"، وذكر أنّ الرواية: فلقد. والبيت الثاني بلا نسبة في: ابن منظور، بلا تاريخ، "لقد" ٣٩٢/٣):

فَلَئِنْ قومٌ أصابُوا غِـــرّةً　　　وأَصَبنَا من زمانٍ رَفَقا

لَلَقدْ كانُوا لدَى أزمانِنا　　　لِصنَيعين لِباسٍ وتُقَى　　　/الرمل

قالَ الفرّاءُ: "فأدخلَ على "لقد" لامًا أخرى؛ لكثرةِ ما تلزم العرب اللامَ فـــي "لقـــد" حتّـــى صارتْ كأنّها منها" (الفراء، ١٩٨٠، ٦٨/١).

٢. كما ما: ومثلُه كذلكَ زيادةُ "ما" بعدَ "كما" لكثرةِ "كما" في الكلامِ. قالَ: "ومثلُه قولُ الشّاعر(البيت بلا نسبة في: السيوطي، ١٩٩٢، ٣٤٦/٥):

كَمَا ما امْرُؤٌ في مَعْشَرٍ غيرِ رهطِه ضعيفُ الكلامِ شخصُه مُتَضائِلُ /الطويل

قالَ: "كما" ثمَّ زادَ معَها "ما" أخرى؛ لكثرةِ "كما" في الكلامِ، فصارتْ كأنّها منها" (الفراء، ١٩٨٠، ٦٨/١).

٣. فَمالِ: ولكثرةِ وقوعِ اللامِ بعدَ "ما" توهّمُوا أنَّ اللامَ متّصلةٌ بـ "ما" وأنّها حرفٌ في بعضِه، هو "مال". قالَ: "وقولُه: {فَمَا لِهَؤُلاءِ القومِ} (النساء: ٧٨) "فمال" كثُرتْ في الكلامِ، حتّى توهّمُوا أنَّ اللامَ متّصلةٌ بـ "ما"، وأنّها حرفٌ في بعضِه. ولاتّصالِ القراءةِ لا يجوزُ الوقفُ على اللامِ؛ لأنّها لامٌ خافضةٌ" (الفراء، ١٩٨٠، ٢٧٨/١).

٤. الحمدُ لله: ومن ذلكَ قولُه في قراءةِ مَن قرأَ: {الحمدِ للهِ} و{الحمدُ لُله}: "وأمّا مَنْ خفضَ الدالَ من "الحمد"، فإنّه قالَ: هذه كلمةٌ كثُرتْ على ألسنِ العربِ حتّى صارتْ كالاسمِ الواحدِ ... ولا تُنكرنَّ أنْ يُجعلَ الكلمتانِ كالواحدةِ إذا كثُرَ بهما الكلامُ ومن ذلكَ قولُ العربِ: "بِأَبَا" إنّما هو "بِأَبي"، الياءُ ياءُ المتكلّمِ، ليستْ من الأبِ؛ فلمّا كثُرَ بهما الكلامُ توهّمُوا أنَّهما حرفٌ واحدٌ، فصيّرُوها ألفًا" (الفراء، ١٩٨٠، ٣/١-٤).

٥. إنّا لله: وقولُه: "وإنّما كُسرتْ في "إنّا لِلّهِ"؛ لأنّها استعملت فصارتْ كالحرفِ الواحدِ ... لكثرةِ استعمالِهم إيّاها، كما قالُوا: الحمدِ لِلّهِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٩٤/١ـ٩٥).

٦. وَيْكَأَنَّ: ومنه أيضًا أنّه نقلَ عن بعضِهم أنَّ معنَى "وَيْكَأَنّ" في قولِه تعالى: {وَيْكَأَنَّ اللهَ} (القصص:٨٢) هو "وَيْ كَأَنَّ"، وأنَّ "وي" منفصلةٌ من "كأنَّ"، وأنّ "وي" تعجُّبٌ، "وكأنّ" في مذهبِ الظنِّ والعلمِ. ثمَّ ذكرَ الفرّاءُ أنَّ الوجهَ أنْ تُكتبَ، وَفقَ هذا المعنى، منفصلةً غيرَ مُتّصلةٍ، واعتلَّ لكتابتِها متّصلةً بأنَّه "يجوزُ أنْ تكونَ كثُرَ بها الكلامُ، فوُصلتْ بما ليستْ منهُ؛ كما اجتمعَتِ العربُ على كتابِ {يا بنَ أُمَّ} (طه: ٩٤) يا بْنَؤُمَّ" (الفراء، ١٩٨٠،٣١٢/٢-٣١٣).

٧. **اللهمَّ:** وقريبٌ من هذه المباحثة مذهبُه في أصلِ "اللهُمَّ". فهو يرى أنَّ الأصلَ فيها "أنّها كانتْ كلمةً ضُمَّ إليها "أُمَّ"، تريدُ: يا أللهُ أُمَّنا بخيرٍ، فكثُرتْ في الكلامِ فاختلطتْ، وجعلتْ كلمةً واحدةً. فالرفعةُ التي في الهاءِ من همزةِ "أُمَّ" لمّا تُركتْ انتقلتْ إلى ما قبلَها".

ولعلّه من المناسبِ أنْ نُشيرَ إلى أنَّ فيها أمرًا آخرَ رأى الفرّاءُ أنّه مرتبطٌ بكثرتِها في الكلامِ، وهو تخفيفُ ميمِها في بعضِ اللغاتِ، كقولِ الأعشى (البيت في: الأعشى، بلا تاريخ ص٢٨٣):

كَحَلْفَةٍ من أبي رياح يَسْمَعُها اللهُمَ الكُبارُ /مجزوء البسيط (الفراء، ١٩٨٠، ٢٠٣/١-٢٠٤).

ثالثًا: الإتباعُ:

١. وقفَ الفرّاءُ على قولِه تعالى: {الحَمْدُ لِلّهِ} (الفاتحة: ٢)، وحكى أنَّ أهلَ البدْوِ منهم يقولُ: الحمدِ لِلّهِ (هي قراءة الحسن كما في: النحاس، ١٩٨٨، ١٧٠/١، وقراءة الحسن ورؤبة كما في: ابن خالويه، بلا تاريخ، ص٧)، ومنهم من يقولُ: {الحمدُ لُلّهِ} (هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة كما في: النحاس، ١٩٨٨، ١٧٠/١، وابن خالويه، بلا تاريخ، ص٧)، ثمَّ أخذَ يعتلُّ لِمَا حكاهُ. فذكرَ أنَّ هذه الجملةَ كثُرتْ في كلامِ الناسِ، وعلى ألسنِ العربِ، حتّى صارتْ كالاسمِ الواحدِ، والضمُّ في الاسمِ الواحدِ إذا كانَ بعدَه كسرةٌ ثقيلٌ، فحوّلوا الضمةَ كسرةً، والكسرةُ معَ الكسرةِ قد تجتمعانِ لخفّةِ ذلكَ كالإبِلِ، وكذلكَ الضّمّةُ معَ الضمّةِ ممّا يكثرُ اجتماعُه في أسماءِ العربِ كالحُلُمِ والعُقُبِ. ثمَّ ذكرَ أنَّ جعلَ الكلمتينِ كالكلمةِ الواحدةِ إذا كثُرَ الكلامُ بهما ليسَ ممّا يُنكرُ، كقولِ العربِ: بِأَبَا، بمعنى: بِأَبي، فالياءُ ياءُ المتكلّمِ، ليستْ من الأبِ، ولكنْ لمّا كثُرَ بهما الكلامُ توهّمتِ العربُ أنَّهما اسمٌ واحدٌ، فأبدلُوا الياءَ ألفًا. وهذا كلامُه:

"وأمّا مَنْ خفضَ الدالَ من "الحمدِ"، فإنّه قالَ: هذه كلمةٌ كثُرتْ على ألسنِ العربِ حتّى صارتْ كالاسمِ الواحد (وينظر: الفراء، ١٩٨٠، ٩٤/١-٩٥)؛ فثقُلَ عليهم أنْ يجتمعَ في اسمٍ واحدٍ من كلامِهم ضمّةٌ بعدَها كسرةٌ، أو كسرةٌ بعدَها ضمّةٌ، ووجدُوا الكسرتينِ قد تجتمعانِ في

الاسمِ الواحدِ مثل إبِلٍ، فكسرُوا الدالَ ليكونَ على المثالِ من أسمائِهم. وأمّا الّذينَ رفعُوا الـلامَ فإنّهم أرادُوا المثالَ الأكثرَ من أسماءِ العربِ الّذي يجتمعُ فيه الضمتانِ؛ مثل: الحُلُمِ والعُقُـب. ولا تُنكرنَّ أنْ يُجعلَ الكلمتانِ كالواحدةِ إذا كثُرَ بهما الكلامُ ومن ذلكَ قولُ العربِ: بِأَبَا، إنّمـا هو: بِأَبي، الياءُ ياءُ المتكلّمِ، ليستْ من الأبِ؛ فلمّا كثُرَ بهما الكلامُ توهّمُوا أنَّهما حرفٌ واحدٌ، فصيّرُوها ألفًا، ليكونَ على مثالِ حُبْلَى وسَكرَى؛ وما أشبهَه من كلامِ العربِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٣/١-٤).

٢. ومن ذلكَ كسرُ الهاءِ التي قبلَها ياءٌ ساكنةٌ مثل عليهِم، أو كسرةٌ مثل بهِم. فالعلّةُ في كسرِ الهاءِ في قولِه تعالى: {أنعمتَ عليهِم} (الفاتحة: ٧) استثقالُ الضمّة في الهاءِ، وقبلَها ياءٌ ساكنةٌ؛ "لكثرةِ دورِ المكنيّ في الكلامِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٥/١).

٣. ومثلُ ذلكَ كسرُ الألفِ التي قبلَها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ، كقولِه تعالى: {وإنّه في أُمِّ الكتابِ} (الزخرف: ٧)، وقولِه: {فلأمِّه السُّدُسُ} (النساء: ١١)، وذلكَ لأنَّ أمّ "كثيـرةُ المجـرى فـي الكلامِ؛ فاستُثقِلَ ضمّةٌ قبلَها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ". وناظرَ الفراءُ الألفَ من "أُمّ" بالهاءِ، فذكرَ أنَّ "كلَّ موضعٍ حسُنَ فيهِ كسرُ الهاءِ مثل قولِهم: فيهِم وأشباهِها، جازَ فيهِ كسرُ الألـفِ مـن "أُمّ"، وهي قياسُها" (الفراء، ١٩٨٠، ٦/١).

٤. ومن هذا البابِ إمالَةُ النونِ من "إنّا" في قولِه تعالى: {قَالُوا إنّا للّه} (البقرة: ١٥٦). فالعلّةُ عندَ الفرّاءِ كثرةُ جملةِ "إنّا لله" في كلامِهم، حتّى صُيِّرتِ الكلمتانِ كالحرفِ الواحدِ. قالَ معلّقـا على هذه الآيةِ: "لمْ تكسرِ العربُ "إنّا" (في حاشيته: المراد بالكسر هنا إمالة النون من "إنا" إلى الكسر كما في النحاس عن الكسائي: إنّ الألف ممالة إلى الكسرة، وأما على أن تكسر فمحـال لأنّ الألف لا تحرّك البتة، وإنّما أُميلت في "إنّا للّه" لكسرةِ اللامِ فـي "للّـه" الـخ. وينظـر: النحاس، ١٩٨٨، ٢٧٣/١) إلاّ في هذا الموضعِ معَ اللامِ في التوجُّعِ خاصّةً. فإذا لم يقولُـوا: "للّه" فتحُوا فقالُوا: إنّا لزيدٍ مُحبُّونَ، وإنّا لربِّنا حامدُونَ عابدونَ. وإنّما كُسرتْ في "إنّـا للّـه"؛ لأنّها استعملت فصارتْ كالحرفِ الواحدِ (في حاشيته: يريد: أنّ "نا للّـه" كالكلمـة الواحـدة، فوقعت الألف في "نا" قبل الكسرة "كسرة لام لله" متصلة، وهذا سبب من أسباب الإمالة نحـو عالم وكاتب، وإن كان "نا" مما عدّ مشبها للحرف الذي لا إمالة فيه؛ لأنه مبنيّ أصليّ، فهـو

اسم غير متمكّن، ولكنّهم استثنوا من المشبه للحرف "ها" للغائبة، "نا" للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره خاصة، فإنّهم طردوا الإمالة فيهما لكثرة استعمالهما إذا كان قبلهما كسرة أو ياء، فقالوا: مر بنا وبها، ونظر إلينا وإليها، بالإمالة لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة، أو الياء مفصولة بحرف)، فأُشيرَ إلى النونِ بالكسرِ لكسرةِ اللامِ الّتي في "للّه"؛ كما قالُوا: هالكٌ وكافرٌ، كسرتَ الكافَ من كافرٍ لكسرةِ الألفِ؛ لأنّه حرفٌ واحدٌ، فصارتْ "إنّا للّهِ" كالحرفِ الواحدِ لكثرةِ استِعمالِهم إيّاها، كما قالُوا: الحمدِ للّهِ" (الفراء، ١٩٨٠، ١/٩٤-٩٥. ومراده بكسر كاف كافر: إمالتها).

رابعًا: معنى لا جَرَمَ:

مذهبُ الفرّاءِ أنَّ لا جرمَ "كلمةٌ كانتْ في الأصلِ بمنزلةِ لا بُدَّ أنّكَ قائمٌ، ولا مَحالةَ أنّكَ ذاهبٌ، فجرتْ على ذلكَ، وكثُرَ استعمالُهم إيّاها، حتّى صارتْ بمنزلةِ حقًّا"، وأيدَّ مذهبَه هذا بأنَّ العربَ تقولُ: لا جرمَ لآتينّكَ، وأنَّ المُفسّرينَ فسّرُوها بمعنى الحقِّ، وردَّ قولَ من ذهبَ إلى أنّها بمعنَى حَقُقتْ، أو حُققتْ (الفراء، ١٩٨٠، ٢/٨-٩).

ولا يخفَى أنَّ الفرّاءَ هنا قد أشارَ إلى عاملٍ من عواملِ التطوّرِ الدّلاليِّ للكلماتِ والصيغِ، وهو كثرةُ دَوَرانِها في الكلامِ، وذلك ما ألحَّ عليهِ المتأخرونَ. قالَ فندريسُ: "نلاحظُ أنَّ معنى الكلمةِ يزيدُ تعرُّضًا للتّغيُّرِ، كلّما زادَ استعمالُها، وكثرُ ورُودُها في نصوصٍ مختلفةٍ" (فندريس، ١٩٥٠، ص ٢٥٣-٢٥٤).

خامسًا: الممنوعُ من الصرفِ:

أشارَ الفراءُ إلى كثرةِ الاستعمالِ في بابِ الممنوعِ من الصرفِ في ثلاثِ ظواهرَ.

١. الظاهرةُ الأولى صرفُ أسماءِ النساءِ ممّا كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ وأوسطُها ساكنٌ. قالَ معقّبًا على قولِه تعالى: {اهْبِطُوا مِصْرًا} (البقرة: ٦١): "كُتبتْ بالألفِ، وأسماءُ البُلدانِ لا تنصرفُ خَفّتْ أو ثقُلَتْ، وأسماءُ النساءِ إذا خفَّ منها شيءٌ جرى إذا كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ،

ووسطُها ساكنٌ، مثلُ دَعْدٍ وهنْدٍ وجُمْلٍ. وإنّما انصرفتْ إذا سُمّيَ بها النساءُ؛ لأنّها تُردَّدُ وتكثُرُ بها التسميةُ، فتخفُّ لكثرتِها، وأسماءُ البُلدانِ لا تكادُ تعُودُ" (الفراء، ١٩٨٠، ٤٢/١ -٤٣).

٢. والظاهرةُ الثانيةُ صرفُ العلمِ الذي على وزنِ الفعلِ. قالَ وقد وقفَ على قولــه تعــالى: {ولا تَذَرُنَّ وَدًّا ولا سُوَاعًا ولا يَغُوثَ ويَعُوقَ} (نوح: ٢٣): "ولم يُجرُوا "يغوثَ ويعــوقَ"؛ لأنَّ فيها ياءً زائدةً. وما كانَ من الأسماءِ معرفةً فيه ياءٌ أو تاءٌ أو ألفٌ فلا يُجرَى. من ذلكَ يَمْلكُ، ويَزيدُ، ويَعْمَرُ، وتَغلبُ، وأَحْمَدُ. هذه لا تُجرى لِمَا زادَ فيها. ولو أُجرِيَتْ لكثرةِ التسميَةِ كـــانَ صوابًا" (الفراء، ١٩٨٠، ١٨٩/٣). وقالَ في موضعٍ آخرَ: "... كما كثُرتِ التــسميةُ بيَزِيــدَ فأجرَوهُ، وفيهِ ياءٌ زائدةٌ تمنعُ من الإجراءِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٣٢١/١).

وقد ردَّ أبو جعفرٍ النّحّاسُ تعليلَ الفراءِ، وذكرَ "أنّه لا يُحصّلُ؛ لأنّه ليسَ إذا كثُرَ الــشيءُ صُرِفَ فيهِ ما لا ينصرفُ، على أنّه لا معنى لكثرتِه في اسمِ صنمٍ" (النحاس، ١٩٨٨، ٤١/٥ - ٤٢).

٣. والظاهرةُ الثالثةُ أنَّه ذكرَ أنَّ بعضَ النحويّينَ - وهو الكسائيُّ كما في غيره من المصادرِ (النحاس، ١٩٨٨، ٤٢/٥) - ذهبَ إلى أنَّ العلّةَ في منعِ صرفِ (أشياءَ) أنّهــا "كثُــرَتْ فــي الكلامِ، وهيَ أفعالٌ، فأشبهتْ فَعْلاءَ، فلم تُصرفْ"، ثمَّ ذكرَ أنّها "لو كانتْ على التــوهّمِ لكــانَ أملكَ الوجهينِ بها أنْ تُجرى؛ لأنَّ الحرفَ إذا كثُرَ بهِ الكلامُ خَفَّ؛ كما كثُرتِ التسميةُ بيَزِيــدَ فأجرَوهُ، وفيهِ ياءٌ زائدةٌ تمنعُ من الإجراءِ. ولكنّا نرى أنَّ أشياءَ جُمِعتْ على أفعِلاءَ، كما جُمِعَ لَيّنٌ وأَلْيِناءُ، فحُذفَ من وسطِ أشياءَ همزةٌ، كانَ ينبغِي لها أنْ تكونَ (أَشيئاءَ)، فحذِفتِ الهمــزةُ لكثرتِها" (الفراء، ١٩٨٠، ٣٢١/١).

سادسًا: الخفضُ:

وفي ذلكَ ثلاثُ مسائلَ حملَها الفرّاءُ على كثرتِها في الكلامِ. الأولى عملُ حرفِ الجــرِّ مُضمرًا، والثانيةُ جعلُ التاءِ مكانَ الواوِ في القسمِ، والثالثةُ حذفُ حرفِ الجرِّ "إلى" معَ الأفعالِ ذهبَ وانطلقَ وخرجَ.

١. أمَّا عملُ حرفِ الجرِّ مضمرًا فذلكَ جائزٌ عندَه فيما يكثرُ استعمالُه كالقسمِ بالواوِ، كقولِهم: اللهِ لأفعلَنَّ، أو غيرِ القسمِ، كقولِهم: خيرٍ، جوابًا لمَن قالَ: كيفَ أصبحتَ. قالَ في تفسيرِ قولِه تعالى: {قالَ فالحَقَّ والحَقَّ أقولُ} (ص: ٨٤): "ولو خفضَ الحقَّ الأوّلَ خافضٌ يجعلُه اللهَ تعالى، يعني في الإعرابِ، فيُقسمُ به كانَ صوابًا. والعربُ تُلقي الواوَ من القسمِ ويخفضُونَه، سَمعْناهم يقولُونَ: اللهِ لأَفعَلَنَّ فيقولُ المجيبُ: أللهِ لأَفعلَنَّ؛ لأنَّ المعنَى مستعملٌ، والمستعملُ يجوزُ فيه الحذفُ، كما يقولُ القائلُ للرّجلِ: كيفَ أصبحتَ ؟ فيقولُ: خيرٍ، يريدُ بخيرٍ، فلمّا كثُرتْ في الكلامِ حُذِفَتْ" (الفراء، ١٩٨٠، ٤١٣/٢).

وليسَ الفرّاءُ سبّاقًا إلى إجازةِ مثلِ هذا، فقد أجازَ مثلَه قبلاً سيبويه (سيبويه، ١٩٧٣، ١٦٠/٢)، ولكنَّ المبرّدَ منعَه، ولم يُجزْ إلاَّ النصبَ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ مُحالٌ أنْ يحذفَ (المبرد، بلا تاريخ، ٣٤٧/٢-٣٤٨. وينظر: النحاس، ١٩٨٨، ٤٧٤/٣، والبغدادي، بلا تاريخ، ١٤٠/٢).

٢. وأمّا جعلُ التاءِ مكانَ الواوِ في القسمِ فذلك في اسمٍ واحدٍ، وهو اللهُ عزَّ وجلَّ، كقولِ تعالى: {تاللهِ} (يوسف: ٧٣)؛ لأنَّ الواوَ أكثرُ الأيمانِ مُجْرًى في كلامِ العربِ؛ فتوهَّمُوا أنَّ الواوَ منها لكثرَتِها في الكلامِ، وأبدلُوها تاءً كما قالُوا: التُّراثُ، وهوَ من ورثَ، وكما قالَ: {رُسُلَنا تَتْرَى} (المؤمنون: ٤٤) وهيَ منَ المُواتَرَةِ، وكما قالُوا: التُّخَمَةُ، وهيَ منَ الوَخَامَةِ، والتُّجاهُ وهيَ من واجهكَ" (الفراء، ١٩٨٠، ٥١/٢. وقد أشار المرادي، ١٩٨٣، ص٥٧، إلى أن تاء القسم بدل من الواو من غير عزوه للفراء، وذكر أن بعضهم استضعفه لعدم الدليل على صحته).

وتعليلُ الفراءِ بكثرةِ الاستعمالِ أقربُ إلى روحِ اللغةِ من الاعتلالِ بأنّ التاءَ "لما كانتْ فرعًا للواوِ التي هيَ فرعٌ للباءِ، والواوُ تدخلُ على المُظهرِ دونَ المضمرِ؛ لأنّها فرعٌ، انحطّتْ عن درجةِ الواوِ؛ لأنّها فرعٌ، فاختَصَّتْ باسمٍ واحدٍ، وهو اسمُ اللهِ تعالى" (الأنباري، "أ" بلا تاريخ، ص٢٧٧).

٣. وأمّا حذفُ "إلى" مع ذهبَ وانطلقَ وخرجَ فهو جائزٌ عندَ الفرّاءِ في هذه الأفعالِ الثلاثةِ؛ لكثرةِ استعمالِها. قالَ في أثناءِ وقوفِه على قولِه تعالى: {فأينَ تذهبُونَ}: "العربُ تقولُ: إلى أينَ تذهبُ ؟ وأينَ تذهبُ ؟ ويقولُونَ: ذهبتُ الشامَ، وذهبتُ السّوقَ، وانطلقتُ الشامَ وانطلقتُ السوقَ، وخرجتُ الشّامَ - سمعناهُ في هذه الأحرفِ الثلاثةِ: خرجتُ وانطلقتُ وذهبتُ. وقالَ الكسائيُّ: سمعتُ العربَ تقولُ: انْطُلِقَ به الفورَ (ونقل أبو جعفر النحاس في: ١٩٨٨، ٥/ ١٦٤ حكاية الكسائي، وفيه الغور بدلا من الفور)، فنصبَ على معنى إلقاءِ الصفةِ، وأنشدَني بعضُ بني عقيلٍ (البيت في القرطبي، ١٩٤٥، ١٩/٢٤٣، وفيه: بالصباح مكان: للصباح):

تصيحُ بِنا حنيفةُ إذْ رأتْنا وأَيَّ الأرضِ تذهبُ للصّياحِ /الوافر

يريدُ: إلى أيِّ الأرضِ تذهبُ. واستجازُوا في هذه الأحرفِ إلقاءَ "إلى"؛ لكثرةِ استعمالِهم إياها"(الفراء، ١٩٨٠، ٣/٢٤٣).

سابعًا: لولاك ولولاي:

ممّا يقعُ بعدَ "لولا" المُضمرُ الذي على صيغةِ الخفضِ، كقولِهم: لولاكَ ولولاي، وهو موضعٌ مُشكلٌ عندَ النحاةِ، اختلفُوا في صحّةِ التركيبِ، وفي توجيهِ إعرابِ الضميرِ.

فقد وقفَ الفرّاءُ على ذلكَ، فأجازَ التركيبَ معتلاً بأنّ العربَ قد استعملتْ لولا في الخبرِ، وأنَّ الكلامَ كثرُ بها، وذكرَ أنَّ المعنى في لولاك ولولاي كالمعنى في قولِهم: لولا أنا ولولا أنتَ، وأنَّ الضميرَ في موضعِ رفعٍ. قالَ: "وقدِ استعملتِ العربُ "لولا" في الخبرِ، وكثُرَ بها الكلامُ حتّى استجازُوا أنْ يقولُوا: لولاكَ ولولايَ، والمعنى فيهما كالمعنى في قولِكَ: لولا أنا ولولا أنتَ، فقد توضعُ الكافُ على أنّها خفضٌ والرّفعُ فيها صوابٌ. وذلكَ أنّا لم نجد فيها حرفًا خافضًا خُفِضَ، فلو كانَ ممّا يَخفِضُ لأوشكتَ أنْ ترى ذلكَ في الشّعرِ؛ فإنّه يأتي بالمُستجازِ، وإنّما دعاهُم أنْ يقولُوا: لولاكَ في موضعِ الرفعِ؛ لأنّهم يجدُونَ المكنيَّ يستوي لفظُه في الخفضِ والنصبِ، فيُقالُ: ضربتُكَ ومررتُ بكَ، ويجدُونَه يستوِي أيضاً في الرفعِ والنصبِ والخفضِ، فيُقالُ: ضربَنَا ومرَّ بنا، فيكونُ الخفضُ والنصبُ بالنونِ، ثمَّ يُقالُ: قُمنَا فعلْنَا فيكونُ

الرفعُ بالنونِ. فلمّا كانَ ذلكَ استجازُوا أن يكونَ الكافُ في موضعِ "أنتَ" رفعًا، إذ كانَ إعرابُ المكنيِّ بالدَّلالاتِ، لا بالحركاتِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٥٨/٢).

وكونُ "لولا" حرفَ ابتداءٍ والضميرِ في موضعِ رفعٍ خلافَ مذهبِ سيبويه؛ فـــ "لـــولا" عندَه حرفُ جرٍّ، والضميرُ مجرورٌ بها (سيبويه، ١٩٧٣، ٣٧٣/٢. وينظر أيضا: الأنباري، بلا تاريخ، مـــسألة رقـــم ٩٧، ص٦٨٧، والسلـــسيلي، ١٩٨٦، ٦٧٨/٢، وابـــن الـــشجري، ١٣٤٩هــ، ٢١٢/٢، وابن عقيل، ١٩٨٢، ٢٩٤/٢). وأنكرَ المبرّدُ استعمالَ "لولاي ولولاكَ"، "إلاّ أنْ تقولَ لولا أنتَ" (المبرد، ١٩٩٧، ٢٣٧/٣). وذكرَ الشلوبينُ أنَّ إنكارَ المبرّدِ مثلَ هذا الاستعمالِ هذيانٌ؛ لاتّفاقِ أئمّةِ الكوفيّةِ والبصريّةِ على روايةِ "لولاكَ، ولولاي" عن العربِ (أبو حيان، ١٩٩٧، ٤٧٠/٢، والمرادي، ١٩٨٣، ص ٦٠٥).

ثامنًا: تذكيرُ العددِ وتأنيثُه:

وقفَ الفرّاءُ على قولِه تعالى: {والّذينَ يُتَوَفَّوْنَ منكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بأنْفُـــسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا} (البقرة: ٢٤٣)، فذكرَ أنَّ العلّةَ في تذكيرِ العددِ في قولِه: {وَعَشْرًا} كثرةُ تغليبِهم اللياليَ على الأيامِ إذا أُبهمَ العددُ من الليالي والأيامِ. قالَ: "وقالَ: {وعَشْرًا} ولـــم يقـــلْ: "عَشَرَةً"، وذلكَ أنَّ العربَ إذا أبهمتِ العددَ من الليالي والأيامِ غلّبُوا عليهِ اللياليَ حتّـــى إنّهـــم ليقولُونَ: قد صُمنا عشرًا من شهرِ رمضانَ لكثرةِ تغليبِهم الليالي على الأيامِ. فإذا أظهرُوا معَ العددِ تفسيرَهُ كانت الإناثُ بطرحِ الهاءِ، والذُّكرانُ بالهاءِ" (الفراء، ١٩٨٠، ١٥١/١).

تاسعًا: إلغاءُ اللامِ الموطئةِ للقسمِ:

يذكرُ النحويّونَ أنّه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ، وكانَ القسمُ متقدّمًا، كـــانَ الجـــوابُ للقـــسمِ، وأغنى عن جوابِ الشرطِ. وناقشَ الفرّاءُ ذلكَ في كتابِه، وأجازَ أن يكـــونَ الجـــوابُ للـــشرطِ مضارعًا مجزومًا (وينظر: أبـــو حيـــان، ١٩٩٧، ٤٩٠/٢، والـــسيوطي، ١٩٩٢، ٢٥٢/٤، والأزهري، بلا تاريخ ٢٥٤/٢)، واحتجَّ بشعرٍ وجّهَهُ على توهّمُ إلغاءِ اللامِ في "لئنْ"؛ لكثرتِها

في الكلامِ. قالَ: "وأنشدني بعضُ بني عُقَيلٍ (البيتان في: ابن منظور، بلا تاريخ، "ختم" ١٦٤/١٢، والبغدادي، بلا تاريخ، ٥٣٨/٤-٥٤٠):

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادِقًا أَصُمْ في نَهارِ القيظِ للشَّمسِ باديا

وَأَرْكَبْ حمارًا بينَ سَرجٍ وَفَرْوَةٍ وَأُعْرِ منَ الخَاتَامِ صُغرَى شِمَالِيَا /الطويل

فألقَى جوابَ اليمينِ منَ الفعلِ، وكأنَّ الوجهَ في الكلامِ أنْ يقولَ: لَئِنْ كانَ كذَا لآتينَّكَ، وتوهَّمَ إلغاءَ اللامِ كمَا قالَ الآخرُ (البيت لقيس بن زهير كما في: سيبويه، ١٩٧٣، ٤٦/٣):

فَلايَدْعُني قَومي صَرِيحًا لِحُرَّةٍ لئِنْ كُنتُ مقتولاً وَيَسلمُ عامِرُ /الطويل

فاللامُ في لَئنْ ملغاةٌ، ولكنَّها كثُرتْ في الكلامِ حتّى صارتْ بمنزلةِ إنْ" (الفراء، ١٩٨٠، ٦٧/١).

وقد ناقشَ الفرّاءُ المسألةَ نفسَها بعدًا من غيرِ أنْ يُخضِعَها لسلطانِ كثرةِ الاستعمالِ، وذكرَ أنَّ الشاعرَ رُبّما جزمَ؛ "لأنَّ "لئن" إنْ التي يُجازى بها زِيدتْ عليها لامٌ" (الفراء، ١٩٨٠، ١٣٠/٢).

عاشرًا: نصبُ النكرةِ والمعرفةِ بعد مالِ، وما شأنُك، وما بالُك

مذهبِ الفرّاءِ أنَّ مالِ، وما بالُكَ، وما شأنُكَ كلماتٌ يجوزُ نصبُ المعرفةِ والنكرةِ بعدهُنَّ على الحال لتضمُّنهنَّ معنى الفعلِ؛ لكثرةِ استعمالِهنّ. قالَ إذ وقفَ على قولِه تعالى: {فَمَا لَكُمْ في المُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ} (النساء: ٨٨): "فنصبَ فئتينَ بالفعلِ، تقولُ: ما لكَ قائمًا، كما قالَ اللهُ تباركَ وتعالَى: {فَمَا لِلّذين كَفَرُوا قِبلكَ مُهطعينَ} (المعارج: ٣٦)، فلا تُبالِ أكانَ المنصوبُ معرفةً أو نكرةً؛ يجوزُ في الكلامِ أنْ تقولَ: ما لكَ الناظرَ في أمرِنا، لأنّه كالفعلِ الذي ينصبُ بكانَ وأظنُّ وما أشبهَهُما. وكلُّ موضعٍ صَلَحتْ فيه فَعَلَ ويفعلُ من المنصوبِ جازَ نصبُ المعرفةِ منهُ والنكرةِ؛ كما تنصبُ كانَ وأظنُّ؛ لأنّهُنَّ نواقصُ في المعْنَى، وإنْ ظننتَ أنّهُنَّ تامّاتٌ. ومثلُ مالِ، ما بالُكَ، وما شأنُكَ. والعملُ في هذه الأحرفِ بما ذكرتُ لكَ سهلٌ كثيرٌ. ولا تقلْ: ما أمرُكَ القائمَ، ولا ما خطبُكَ القائمَ" (الفراء، ١٩٨٠، ٢٨١/١).

فالفرّاءُ كما ترَى اعتمدَ على كثرةِ استعمالِ اللامِ و"البالِ" و"الشأنِ" مسبوقاتٍ باستفهامٍ في جوازِ نصبِ ما بعدَهنّ سواءٌ أكانَ معرفةً أم كانَ نكرةً على الحالِ، وفي الوقتِ نفسِه منعَ ذلكَ معَ غيرِهنَّ.

حادي عشر: يا هَنَاهُ ويا هَنْتَاهُ:

يذكرُ النّحويّونَ أنّه يُقالُ في نداءِ المجهولِ الاسمِ أو المجهولَتِه: يا هَنُ، ويا هَنْتُ (ينظر: الدقر، ١٩٨٦، ص٣٩٩)، كما يقُولُونَ: يا هناهُ ويا هنتاهُ، بمعنى يا رجلُ ويا امرأةُ، ومنه قولُ امرئِ القيسِ:

وقدَ رَابَنِي قَولُها: يا هَنَا ـهُ ويحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّ /المتقارب

(ينظر: ابن منظور، بلا تاريخ "هنن" ٤٣٨/١٣. والبيت في: امرؤ القيس، بلا تاريخ، ص١٦٠).

وناقشَ الفرّاءُ الصورةَ الأخيرةَ، أعني قولَهم: يا هَنَاهُ وهنتاهُ، في سياقِ حديثِه عن قولِه تعالى: {أَنْ تَقُولَ نَفسٌ يَا حَسْرَتَا} (الزمر: ٥٦)، فذكرَ أنَّ العربَ رُبّما أدخلتِ الهاءَ بعدَ الألفِ التي في "حسرَتا"، فيخفضُونَها مرّةً، ويرفَعُونَها، ثمَّ قرّرَ أنَّ "الخفضَ أكثرُ في كلامِ العربِ، إلاّ في قولِهم: يا هَناهُ ويا هَنتاهُ، فالرّفعُ فيهِ أكثرُ من الخفضِ؛ لأنّه كثُرَ في الكلامِ، فكأنّه حرفٌ واحدٌ مدعُوٌّ" (الفراء، ١٩٨٠، ٤٢٢/٢).

ثاني عشر: آل

يرى الفرّاءُ أنَّ "آل" واحدٌ لا جمعَ لهُ، و"أنَّ أصلَهُ أهلٌ، ثمَّ استثقلتِ الهاءُ، وكثُرتْ في الكلامِ، فبُدِلَتْ ألفًا (الأنباري، ١٩٧٨، ص٤٣٥).

ثالث عشر: القياسُ على ما كثرَ استعمالُه:

لقد أفصحَ الفرّاءُ عن أنَّ ما لم يُستعملْ لا يُقاسُ على ما كثرَ استعمالُه. قالَ مُعَلّقًا على قولِهِ تعالى: {فَمَا لَكُمْ في المُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ} (النساء: ٨٨): "فنصبَ فئتينِ بالفعلِ، تقولُ: ما لكَ

قائمًا، كما قالَ اللهُ تباركَ وتعالَى: {فَمَا لِلّذينَ كَفَرُوا قبلكَ مُهطعينَ} (المعارج: ٣٦)، فلا تُبالِ أكانَ المنصوبُ معرفةً أو نكرةً؛ يجوزُ في الكلامِ أنْ تقولَ: ما لكَ الناظرَ في أمرنا، لأنّه كالفعلِ الذي ينصبُ ب- "كانَ" وأظنُّ وما أشبهَهما. وكلُّ موضعٍ صلحتْ فيه فَعَلَ ويفعلُ من المنصوبِ جازَ نصبُ المعرفةِ والنكرةِ، كما تنصبُ كانَ وأظنُّ؛ لأنّهنَّ نواقصُ في المعنى، وإنْ ظننْتَ أنهنَّ تامّاتٌ. ومثلُ مالِ، ما بالُكَ، وما شأنُكَ. والعملُ في هذه الأحرفِ بما ذكرتُ لكَ سهلٌ كثيرٌ. ولا تقلْ: ما أمرُكَ القائمَ، ولا ما خطبُكَ القائمَ، قياسًا عليهنَّ؛ لأنّهنَ قد كثُرنَ، فلا يُقاسُ الذّي لم يُستعملْ على ما قد استُعملَ، ألا ترى أنّهم قالُوا: أَيْشٍ عندَكَ ؟ ولا يجوزُ القياسُ على هذه في شيءٍ من الكلامِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٢٨١/١).

ومرَّ بنا قبلاً أنَّ كثرةَ استعمالِ ذهبَ وانطلقَ وخرج ممّا يجوزُ معَهُ إلقاءُ "إلى"، ووَفْقَ مذهبِ الفرّاءِ السابقِ، فلا يُقاسُ عليها غيرُها؛ لأنّه: "لا يُقاسُ الذّي لم يُستعملْ على ما قد استُعملَ"، ولكنَّ أبا جعفرٍ النحاسَ ذكرَ أنَّ الكوفيّينَ، والفرّاءُ منهم، قاسُوا على ما سَمِعَوا من ذلكَ (النحاس، ١٩٨٨، ١٦٤/٥. وينظر: سيبويه، ١٩٧٣، ٣٤/١. وفيه أيضا: "ومثلُ ذهبتُ الشّامَ: دخلتُ البيتَ").

الخلاصة

إنَّ جملةَ ما مرَّ يكشفُ عن أنَّ الفرّاءَ كانَ سبّاقًا إلى الاعترافِ بخُضوعِ اللغةِ لأثرِ الاستعمالِ، وتدخُّلِه وحريّتِه في توجيهِ ما كثُرَ جريُه ودوْرُه في كلامهم، وعلى ألسُنِهم. ويكشفُ عن مدى اعتمادِه على الاستعمالِ، ووُضوحِ المعنى في تفسيرِ الظواهرِ اللغويّةِ، وتوضيحِها، والاحتجاجِ لمذاهبِه فيها.

ولا شكَّ في أنَّ كثرةَ الاستعمالِ والاعتمادَ عليها في تفسيرِ النصوصِ، والمسائلِ اللغويّةِ أقربُ إلى روحِ اللغةِ، وأبعدُ ما يكونُ عن فلسفةِ الظاهرةِ، وأساليبِ المتكلّمينَ؛ لأنَّ الاستعمالَ لا يخضعُ للمنطقِ، ولا يرتبطُ به في كثيرٍ من الأحوالِ. فقد يُصيبُ إحدَى الكلمتينِ المتشابهتينِ بسببِ كثرةِ استعمالِهم إياها ما لم يُصبِ الثانيةَ؛ لأنّها لم تكثُرْ في كلامِهم، وهو ما أشارَ إليه الفرّاءُ. قالَ: "وقولُه تعالى: {قالَ ابْنَ أُمَّ} (الأعراف: ١٥٠) يُقرأُ ابْنَ أُمَّ وأُمِّ بالنصبِ

والخفض، وذلكَ أنّه كَثُرَ في الكلامِ، فحذفَتِ العربُ منهُ الياءَ. ولا يكادُونَ يحذفُونَ الياءَ إلاّ من المنادَى يُضيفُه المُنادِي إلى نفسه، إلاّ قولَهم: يا بْنَ عمٍّ، ويا بنَ أُمٍّ. وذلكَ أنّه يكثرُ استعمالُهما في كلامهم. فإذا جاءَ ما لا يُستعملُ أثبتُوا الياءَ، فقالُوا: يا بن أبي، ويا بنَ أخـي، ويـا بـنَ خالتي، فأثبتُوا الياءَ" (الفراء، ١٩٨٠، ٣٩٤/١).

وقد ارتبطَ استعمالُ اللفظِ وكثرتُه في الكلامِ عندَ الفرّاءِ باستعمالِ المعنى وكثرتِـه. فمـا كثرَ استعمالُه يلحقُهُ ما لا يلحقُ ما لم يكثر استعمالُه، كما أنَّ ما كثرَ استعمالُ معناهُ يجوزُ فيهِ ما لا يجوزُ فيما قلَ استعمالُه. قالَ: "لأنَّ المعنَى مستعملٌ، والمستعملُ يجوزُ فيهِ الحذفُ، كمـا يقولُ القائلُ للرّجلِ: كيفَ أصبحتَ ؟ فيقولُ: خيرٍ، يريدُ بخيرٍ، فلمّا كثُرتْ في الكلامِ حُـذِفَتْ" (الفراء، ١٩٨٠، ٤١٣/٢).

ولعلَّ تآلفَ مثلِ هذه الظواهرِ لدى الفرّاءِ أو لدى غيرِه ما دفعَ السيوطيَّ ليذكرَ في "فـنِّ القواعدِ والأصولِ" في حرفِ الكافِ في كتابِ "الأشباهِ والنظائرِ" أنَّ: "كثرةَ الاستعمالِ اعتُمدتْ في كثيرٍ من أبوابِ العربيّةِ" (السيوطي، ١٩٧٥، ٢٦٦/١)، وما دفعَ أبا البركـاتِ الأنبـاريَّ ليُقرّرَ ويؤكّدَ ما قرّرَه الفرّاءُ قبلاً وألحَّ عليه، أنَّ ما كثرَ استعمالُه يخفُّ على الألسنةِ، ويجـوزُ فيهِ ما يجوزُ في غيرِه (الأنباري، "أ" بلا تاريخ، ص٢٣١).

وقد تنبّه المحدثونَ إلى منزلةِ كثرةِ الاستعمالِ وأهميّةِ ذلكَ في تعليلِ ظواهرِ اللغةِ. فهـو عندَهم عاملٌ من عواملِ التطوّرِ الدّلالي للكلمـةِ (برجـشتراسر، ١٩٨٢، ص١١٣). يقـولُ فندريسُ: "نلاحظُ أنَّ معنى الكلمةِ يزيدُ تعرُّضًا للتّغيُّرِ، كلّما زادَ استعمالُها، وكثرُ ورُودُها في نصوصٍ مختلفةٍ؛ لأنَّ الذهنَ في الواقعِ يُوجّهُ كلَّ مرّةٍ في اتجاهاتٍ جديدةٍ، وذلكَ يُوحي إليهـا بخلقِ معانٍ جديدةٍ" (فندريس، ١٩٥٠، ص٢٥٣).

وفي الختامِ، فإنَّ اعتمادَ كثرةِ الاستعمالِ في تحليلِ ظواهرِ اللغةِ وتفسيرِها وتعليلِها؛ منهجٌ عمادُه الحسُّ اللغويِّ، ذلكَ لأنَّ الباحثَ يركَنُ إلى الاستقراءِ والتّتبُّعِ، ويعتني بذلكَ. ولذا فـإنّ الأخذَ بهِ في البحثِ اللغويِّ، يبتعدُ باللغةِ عن أساليبِ المتكلّمينَ، ويُجنّبُها التـأويلاتِ البعيـدةَ، ويُقرّبُها إلى واقعِها تطوُّرًا واستعمالاً.

ثَبَتُ المراجع

١) ابن أحمر، عمرو. بلا تاريخ. شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢) الأزهري، خالد بن عبد الله الجرجاوي. بلا تاريخ. شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

٣) الأعشى، ميمون بن قيس. بلا تاريخ. ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد حسين، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة.

٤) الأغلب، العجلي. ١٩٨٥م. ديوانه ضمن شعراء أمويون، تحقيق نوري القيسي، ط١. عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضه العربية، بغداد.

٥) امرؤ القيس. بلا تاريخ. ديوان امرئ القيس. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤. دار المعارف، القاهرة.

٦) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

أ. بلا تاريخ. أسرار العربية، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

ب. بلا تاريخ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر.

٧) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. ١٩٧٨م. المذكر والمؤنث، تحقيق طارق الجنابي، ط١. مطبعة العاني، بغداد.

٨) برجشتراسر. ١٩٨٢م. التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.

٩) البغدادي، عبد القادر. بلا تاريخ. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، دار صادر، بيروت.

١٠) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي:

أ. ١٩٩٧م. ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية، القاهرة.

ب. بلا تاريخ. البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

١١) ابن خالويه، الحسن بن أحمد. بلا تاريخ. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٢) الدقر، عبد الغني. ١٩٨٦م. معجم النحو، ط٣. مؤسسة الرسالة، بيروت

١٣) السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى. ١٩٨٦ م. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق الشريف البركاتي، ط١. المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

١٤) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. ١٩٧٣م. الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١٥) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:

أ. ١٩٧٥م. الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

ب. ١٩٩٢م. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٦) ابن الشجري، هبة الله بن علي. ١٣٤٩ هـ. الأمالي الشجرية، ط١. حيدر آباد الدكن، الهند.

١٧) عبد التواب، رمضان. ١٩٨٣م. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط١. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الفاعي بالرياض.

١٨) ابن عقيل، عبد الله. الجزء الأول ١٩٨٠م، والجزء الثاني ١٩٨٢م. المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق.

١٩) عنترة بن شداد. ١٩٨٠م. شرح ديوان عنترة بن شداد، تحقيق وشرح عبد المنعم شلبي، ط١. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد:

أ. ١٩٨٠ م. معاني القرآن، ط ٢. عالم الكتب، بيروت.

ب. ١٩٨٣ م. المقصور والممدود، حققه وشرحه ماجد الذهبي، ط١. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢١) فندريس. ١٩٥٠م. اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة.

٢٢) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. ١٩٩٦م. الشعر والشعراء، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ط١. دار الحديث، القاهرة.

٢٣) القرطبي، أبو عبد الله محمد. ١٩٤٥م. الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب، القاهرة.

٢٤) المبرد، محمد بن يزيد:

أ. ١٩٩٧م. الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،.

ب. بلا تاريخ. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٢٥) المرادي، الحسن بن قاسم. ١٩٨٣ م. الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط٢. منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٦) ابن منظور، محمد بن مكرم. بلا تاريخ. لسان العرب، دار صادر، بيروت.

٢٧) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. ١٩٨٨م. إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، ط ٣. عالم الكتب، بيروت.

٢٨) ابن يعيش، موفق الدين. بلا تاريخ. شرح المفصل، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة.